

أكد أن حجم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالمشاريع لا يلي الطموح

العبدالرزاق: تحقيق التنمية يتطلب تعديل المنظومة الاقتصادية كاملة



عبداللطيف عبدالرزاق

أكد رئيس مجلس الإدارة في شركة البلاد للاستثمار العقاري (إحدى شركات مجموعة الإنجاز للاستثمار) وأمين صندوق اتحاد العقارين، عبداللطيف موسى عبدالرزاق أن حجم الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص في المشاريع التنموية بالكويت لا يلي الطموح، مشيراً إلى أن المشاريع التي طرحت خلال السنوات الماضية، سواء بنظام الـ «B.O.T» أو «P.P.P»، لم تكن مغرية ومشجعة للقطاع الخاص ليشرك فيها. وهذا مرده إلى أن القوانين المنظمة للشراكات وفق هذه الأنظمة كانت منقذة للقطاع الخاص، يضاف إلى ذلك أن بعض الأمور الفنية في طرح مناقصات المشاريع لا تشجع القطاع الخاص على الدخول في هذه المشاريع.

ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري فهو الأساس والحلقة الأهم في التنمية



وجود فرص استثمارية ومناخ أفضل في الخارج سبب هجرة الاستثمارات الكويتية

محدودة من القطاع الخاص، وعلى شركات معينة ارتكبت تجاوزات في الماضي، ولا يمكن تعميمها على القطاع الخاص ككل، فالكثير من شركات القطاع الخاص تلتزم بمعايير الشفافية والمصداقية في تنفيذ أي مشروعات توكل إليها، والقطاع الخاص ذو دور فعال ومهم في التنمية بما يحقق استفادة الدولة والقطاع في ذات الوقت، ويصل بالمشاريع لمرحلة النجاح التي تحقق الرفاهية والخدمة المتميزة للمواطن، لذلك النظرة العامة للقطاع الخاص يجب ألا تقاس على بعض الشركات التي تجاوزت.

تعديل المنظومة الاقتصادية

وأكد العبد الرزاق، أن تحقيق التنمية يتطلب تغيير المنظومة الاقتصادية كاملة، من ناحية التشريعات والقوانين، وحجم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وطريقة الأداء الحكومي، وكيفية الاستفادة من العمالة المربة، كذلك لابد من تغيير المفهوم العام لدى المواطن عن مشاريع التنمية، ودور القطاع الخاص فيها، فهذه المشاريع وضعت لتحقيق الرفاهية للمواطن، وتلبية متطلباته واحتياجاته، والأقدر على القيام بهذا الدور هو القطاع الخاص عبر التنافس الشريف لتقديم الخدمة الأفضل. والمؤكد أن سيطرة الحكومة على كل الأنشطة أصبحت أمراً من الماضي في غالبية الدول، فالعديد من الدول بدأت تترك كثيراً من الأنشطة والخدمات للقطاع الخاص لتشغيلها، بما يمتلكه من قدرة أفضل على الإدارة وتقديم خدمات أفضل.

السمو الأمير بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري يتطلب تعديلات تشريعية وتعليمية، والتركييز في المنظومة التعليمية على التخصصات التي تخدم هذا التوجه، من أجل خلق كوادر تحقق الهدف المنشود، فالاهتمام بالعنصر البشري هو الأساس والحلقة الأهم في التنمية.

المستثمر المحلي والخارجي

وعن عزوف المستثمر الكويتي عن الاستثمار في الداخل، يرى عبدالرزاق أن هذا الأمر مرده إلى وجود فرص استثمارية أفضل في الخارج، ومناخ استثماري أفضل من السائد في الكويت، فالبينة الاستثمارية في الكويت طارئة للمستثمر الكويتي، ولقد احتلت الاستثمارات الكويتية مراتب متقدمة في أكثر من دولة، إذ تأتي استثمارات الأفراد من الكويت في المرتبة الثانية في دولة الإمارات بعد المستثمرين من المملكة العربية السعودية، وكذلك تحتل استثمارات الكويتيين المرتبة الثانية في المملكة العربية السعودية، بعد استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية، وكثير من رؤوس الأموال الكويتية تذهب إلى الأسواق الخارجية التي توفر فرصاً استثمارية جيدة، لذلك على الحكومة التفكير في المستثمر المحلي، وبحث كيفية توطین الاستثمارات المحلية داخل البلاد والحيلولة دون هروبها إلى الخارج. هذا بالنسبة إلى المستثمر المحلي، أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فالكويت تحتاج إلى تطوير التشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وتطوير الجهات المعنية لجذب الاستثمار الخارجي، ففي حين نجد دول الجوار خصصت وزارة كاملة تعنى بشؤون الاستثمار الأجنبي، أو هيئات مستقلة تتبع الحاكم مباشرة تعمل على تسهيل كل ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، مازلت

الكويت تدير هذا الملف عبر إدارة صغيرة تابعة لإدارة عامة، وهذا يوضح أسباب تفوق هذه الدول علينا في جذب الاستثمارات الخارجية، وإن كانت الحكومة بدأت أخيراً تستشعر هذا الأمر، وهي حالياً بصدد انشاء هيئة معنية بالاستثمار الأجنبي، وهذا تقدم جيد ومطلوب.

تطوير القوانين

وبخصوص تحركات الجهات الممثلة للقطاع الخاص من أجل تطوير القوانين، أكد عبدالرزاق أن ممثلي القطاع الخاص مثل اتحاد العقارين، واتحاد اصحاب المصارف، واتحاد الشركات الاستثمارية عقدوا لقاءات متعددة مع جهات معنية لبحث تطوير القوانين وتفعيل الشراكة بين القطاعين، مبيناً أن اتحاد العقارين عقد لقاءات متعددة مع أعضاء اللجنة المالية واللجنة التشريعية بمجلس الأمة، لإيصال وجهة نظر القطاع كممثل للقطاع الخاص في تعديلات قانون الـ «B.O.T»، والوصول إلى الصيغة الأفضل لهذا القانون، وقد توصلنا إلى مراحل جيدة في تعديلات القانون، والآن بمعية اللجنة المالية، ولابد في هذا المقام أن نشيد بتعاون أعضاء اللجنتين المالية والتشريعية في تنجي هذه الآراء، ولكن هناك ضغوطات تواجهها اللجنة المالية من أجل عدم فتح المجال بشكل واسع أمام القطاع الخاص للمشاركة في هذه المشاريع، وناتى هذه الضغوطات من بعض الأطراف التي تعتقد أن فتح المجال بشكل واسع أمام القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع سيعطي مجالاً أوسع للتلعب، لذلك نؤكد أن هذا الهاجس في غير محله، فالجمع الكويتي به الكثير من العناصر النزيهة التي تعمل لصالح المجتمع، والتي يمكن أن تنفذ هذه المشاريع بنزاهة

تامة وكفاءة عالية. **بيروقراطية**

وعن ترديد البعض أن التجار هم المستفيدون من تعديلات هذه القوانين، يقول عبدالرزاق إن «هذا كلام مأخوذ خيره»، فأي قانون أو مشروع يجب أن يحثي على ضوابط بها من الشفافية والعدالة ما لا يسمح لأحد بالتلاعب، أو تحقيق استفادة شخصية على حساب المال العام، وقد طرحت في السابق فكرة للقضاء على مثل هذه الأمور، تقوم على تكوين أكثر من تحالف بين شركات وبنوك مدرجة توضع عليها المشروعات التنموية التي تعتمده الدولة تنفيذها بحيث تتحمل هذه التحالفات نسبة تتراوح بين 20 و25٪، ويكون نصيب الدولة 30٪، والباقي يروح للاكتتاب العام للمواطنين، سواء اكتتبوا بأنفسهم أو كتبتب الدولة نيابة عنهم لحين بدء إنتاج المشروع، ثم يخير بعد ذلك المواطن بين البيع وأخذ أمواله، أو سداد قيمة أسهمه التي اكتتبت الدولة فيها نيابة عنه، وهذا الاقتراح من شأنه تنشيط الاقتصاد وتنشيط سوق الإنشاء والتعمير، وخلق فرص عمل للمواطنين، وإنشاء شركات جديدة.

وحول البيروقراطية التي تعرقل الإنجاز والتقدم، يوضح عبدالرزاق أن البيروقراطية سواء في الكويت أو خارجها، هي آلية كبيرة وضخمة، ومن يديرها هم أشخاص متواضعو العلم، وبما أن القطاع الخاص لا يتبع نظاماً بيروقراطياً، لذلك دائماً يتفوق على القطاع العام، ويتميز بسرعة الإنجاز ويستقطب الخبرات الكبيرة التي تمكنه من تنفيذ الأعمال بجودة عالية.

والفئة الإسكانية وبخصوص الحلول للقضية الإسكانية التي باتت الهاجس الأكبر للمواطن،

اتحاد العقارين عقد لقاءات مع أعضاء اللجنة المالية لتوصيل وجهة نظره في تعديلات قانون الـ «B.O.T»

القول إن التجار هم من يستفيد من تعديلات القوانين «كلام مأخوذ خيره»

المجتمع الكويتي به الكثير من العناصر النزيهة التي يمكن أن تنفذ المشاريع بنزاهة

اتحاد العقارين يعكف الآن على وضع البرامج الحقيقية والواقعية لحل المشكلة الإسكانية

والنتائج التي توصل إليها اتحاد العقارين عقب مؤتمر الإسكان الذي عقد في مارس الماضي، أوضح عبدالرزاق، أن اتحاد العقارين يعكف الآن على وضع برامج حقيقة وواقعية لحل المشكلة. وقد أجرى الاتحاد مشاورات مع الكثير من الجهات الفاعلة والمعنية بالقضية الإسكانية منها، اتحاد المصارف، وجمعية المهندسين، وأصحاب الخبرة في المشكلات الإسكانية للوصول لخطة مبرمجة لحل هذه الأزمة، مبيناً أن حل المشكلة يتطلب وضع 3 خطط تشمل، خطة آنية، وخطة متوسطة الأجل، وخطة طويلة الأجل، حيث تقوم الخطة الآنية على توفير عدد كبير من المساكن بالمناطق الحضرية، وإلى الآن تم بلورة الأفكار في هذا الشأن، ومن هذه الأفكار تقسيم المنزل الواحد إلى 3 أو 4 شقق لأفراد العائلة يوجد نحو 140 ألف مسكن بالكويت، وإذا نجحنا في تحويل 25٪ من هذه المساكن في هذا الاتجاه فإننا سوف ننجح في خلق 25 أو 30 ألف مسكن جديد. أما الخطة المتوسطة الأجل فتقوم على الاستفادة من المناطق الملوكة للدولة القريبة من المناطق الحضرية، مثل منطقة خيطان وصحان، ويتم تطوير هذه المناطق بطريقة البناء العمودي على أن تكون مساحة كل طابق محدود 300 متر أو أكثر، وحتى لا نكرر فكرة «مجمع الصوابر» يجب تشييد هذه المناطق وفق منظور متطور يقدم خدمات أفضل مثل، زيادة المساحات الخضراء، وجود بحيرات مائية، وتقديم خدمات ترفيهية، على أن تتحمل الدولة 50٪ من قيمة القرض الإسكاني المقدم للراغب في السكن العمودي لتشجيع التوجه لهذا النمط الإسكاني، أما الحل طويل الأمد إسكانية جديدة.

العجيل: بصمة دولية مميزة لمجموعة «برقان»



إعلان عن بدء توزيع الأرباح النقدية لعام 2013

بناء على قرار الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة المنعقدة بتاريخ 2014/5/4 و الخاص بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 بنسبة (5%) أي بواقع (5) فلس من القيمة الاسمية للسهم الواحد وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

فإنه يسر شركة مشاريع الكويت للاستثمارية لإدارة الأصول ش.م.ك (مقفلة) أن تعلن للسادة المساهمين الكرام بأنه سيتم توزيع الأرباح النقدية المذكورة اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2014/5/8.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس هاتف رقم 22464565 / 22464579.

مجلس الإدارة
KAMCO
كامكو
للاستفسار:
26 26 185
داخلي: 1214
kamconline.com

«الوطني للاستثمار»: نظرة إيجابية لأسواق المنطقة على المدى البعيد

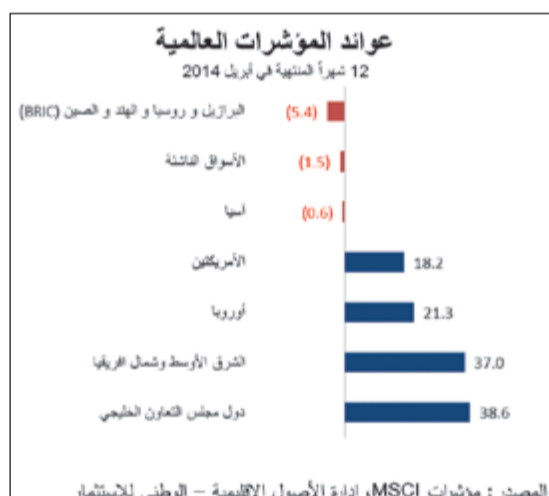
المتحدة بنسبة 14,5٪ في الفترة ما بين شهري فبراير ومارس. وفي المحصلة، نجد أن ثمة علامات تشير إلى استمرار التعافي في الولايات المتحدة على الرغم من كونه تعافياً متواضعاً.

في الوقت نفسه، أعلنت جانيث لين رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن التضخم قد لا ينمو بسرعة كافية بعد تعافى قطاع التوظيف.

وهذا يزيد احتمالية إبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة بالقرب من الصفر لوقت أطول يمتد إلى عام 2015.

كما ارتفعت الأسواق الناشئة ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0,4٪ في حين انخفضت أسواق البرازيل وروسيا والهند والصين بنسبة 1,0٪ حيث تأتي أرقام الانخفاض من الصين. فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين من 7,7٪ إلى 7,4٪ على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2014. وقد ظل قطاع التصنيع في الصين هشاً، فعلى الرغم من ارتفاع أحدث مؤشر لمديري المشتريات من بنك (HSBC Flash PMI) عند 48,3 في شهر أبريل بشكل طفيف من 48,0 في الشهر الماضي، إلا أنه لا يزال دون مستوى الفاصل عند 50 نقطة.

إضافة إلى ذلك، أظهر سوق العقارات الصيني علامات أخرى للتباطؤ حيث انكمشت مبيعات الأراضي في شهر مارس إلى أدنى مستوى لها منذ شهر مايو 2011. وانخفضت الأسواق الآسيوية بنسبة 0,8٪ في شهر أبريل. وقد بدأ الاقتصاد الياباني الذي حقق تعافياً قوياً أواخر العام الماضي في إظهار علامات الضعف مؤخراً. فقد انخفض نمو الصادرات اليابانية انخفاضاً حاداً في شهر مارس ليصل إلى 1,8٪ على أساس سنوي بعد أن بلغ 9,8٪ في شهر فبراير، على الرغم من انخفاض قيمة الين.



المصدر: مؤشرات MSCI، إدارة الأصول الإقليمية - الوطني للاستثمار

السوق الإماراتي يقود ارتفاعات أسواق المنطقة بدعم من تعافي قطاعي العقار والسياحة



أصدرت شركة الوطني للاستثمار تقريرها الشهر حول أداء الأسواق العالمية خلال شهر أبريل الماضي، جاء فيه: شهدت الأسواق العالمية تبايناً خلال شهر أبريل، في حين استمر تفوق أداء الأسواق الإقليمية. وعلى المستوى العالمي، نجد أن الصورة ضبابية إلى حد ما مع ارتفاع المخاطر الجيوسياسية على خلفية الأزمة في أوكرانيا، واستمرار الضعف في الاقتصاد الصيني والياباني، يعوض عن ذلك تحسن خجول للأرقام في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. من ناحية أخرى، تستمر الأسواق الإقليمية في تسجيل أداء قوي شهراً بعد شهر، حيث تلعب العوامل الإيجابية في المنطقة في تحريك الاتجاه العام. وقد كان شهر أبريل شهراً قوياً آخر لأسواق دول الخليج والمنطقة، حيث ارتفعت مؤشرات تلك الأسواق بنسبة 2,6٪ و 2,7٪ على التوالي.

وقد قاد السوق الإماراتي الأداء القوي في المنطقة مدفوعاً بعلاجات أرباح تفوق التوقعات، بالإضافة إلى استمرار الاتجاه الإيجابي للتعافي في قطاعي العقار والسياحة. في الوقت نفسه، يتضح تفوق أداء الأسواق الإقليمية مقارنة بالأسواق العالمية خلال 12 شهراً السابقة مرتفعة بنحو 38٪. ويستمر تحرك المنطقة بكل بفعل الأساسات القوية والنظرة المستقبلية للنمو الإيجابي في عام 2014 على خلفية قوة خطط الإنفاق الرأسمالي الحكومي ومشاريع البنية التحتية المرتقبة. وارتفعت الأسواق الأوروبية بنسبة 2,4٪ لتتعافى بذلك من أدائها المنخفض في الشهر السابق. وعلى الرغم من الأزمة المستمرة في أوكرانيا التي تلقى بظلالها على الوضع العام، فقد تفاعلت الأسواق مع الأرقام الاقتصادية التي تشهد تحسناً، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات في منطقة اليورو إلى أعلى مستوى في 3 سنوات في شهر مايو إلى 54,0